الثورة
الأحد 4 شعبان 1433هـ 24 يونيو 2012م العدد (17386)
em:althawrah99@yahoo.com Fax:332505 - 336770

كيف يحافظ الشباب على وهج ثورتهم؟

د/ سعاد سالم السبع

■ لا يوجد يمني لا يقدر تضحيات الشباب، وليس هناك من ينكر أو يتجاهل دماء الشهداء لأن من ضحى هم أبناؤنا وإخواننا ودمهم دمنا، ولا يزال الألم يعتصر كل القلوب على سقوط المئات من الأبرياء من الشعب ومن الجيش وبقاء المجرمين والقتلة في كامل صحتهم وأناقتهم وجبروتهم يتحكمون في مستقبل اليمن ويعيدون إنتاج الفساد بصور جديدة تحت مسميات مختلفة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب..

ومع الألم من كل ما حدث للوطن فلا يزال الأمل قائما بأن الحق له الغلبة مهما طال الزمن، ولا بد أن يتحقق أمل الشباب، وتتحقق أهدافهم، وتنتصر ثورتهم بتجديد أساليب الثورة..

إن على الشباب أن يفكروا في أساليب جديدة لثورتهم تتفق ومستجدات المرحلة، وتشعر الجميع بقوة الشباب، وبحتمية تحقيق أهداف ثورتهم..

لا بد للشباب أن يظلوا في الصورة وأن يتصدروا المشهد السياسي حتى لا تموت ثورتهم، أو تصبح مصدرا للسخرية من قبل الفاسدين أو يدعي أحد أنها لم تكن سوى تمثيلية نسجتها الأحزاب لتختبر قوتها في فرض واقع محدد على بعضها البعض..

وليكن للثورة طرق وأساليب أخرى غير افتراش الطرقات ونصب الخيام عند بيوت المواطنين ، فلم يعد هناك أثر إيجابي يؤيد بقاء الخيام في الشوارع والطرقات، هذه حقيقة ينبغي أن يقتنع بها كل الشباب بكل أطيافهم، فقد صارت الخيام صورة من صور التخلف في الطرقات ، لأنها لم تعد مقبولة من الشعب نفسه، ولأنها تضايق المواطنين ولا تكتم أنفاس الفاسدين، فقصورهم بعيدة عنها، ولذلك ينبغي أن ترفع الخيام من الشوارع والطرقات وأن تستمر الثورة بتوزيع هذه الخيام على المؤسسات الحكومية للضغط على الفاسدين فيها ، المطلوب خيمة في كل مؤسسة تؤرق حياة الفاسدين في المؤسسة وتشعرهم أن عيون الثوار قريبة منهم..

رفع الخيام من الشوارع أصبح ضرورة كفعل ثوري للحفاظ على شعبية الثورة، فقد طال صبر المواطنين وتحملهم من أجل الشباب ، وفي الأخير وجد المواطنون أن الخيام فقط تضايقهم هم ، ولا تضايق الفاسدين لأن بيوت الفاسدين ومقار أعمالهم ومؤسسات فسادهم ومشاريعهم بعيدة عن هذه الخيام، فلماذا يتم مضايقة المواطنين ويترك الفاسدون يمارسون فسادهم وهم يمتلكون حرية الحركة في كل مكان بعيدا عن أعين الشباب الثوار؟!!

الشباب بدأ ثورته من جامعة صنعاء لإنهاء الفساد، وبعد سقوط الشهداء تطورت إلى المطالبة برحيل علي عبد الله صالح، وقد رحل فهل رحل الفساد؟! وهل تحسن وضع الشعب برحيله؟!

الحقيقة التي يجب أن نعترف بها جميعا هي أن الفساد لا يزال جاثما في مكاتب كل مؤسساتنا إلى الآن ، ولم نلحظ أي تحسن في المؤسسات؛ فحتى التغيير الذي يتم هذه الأيام معظمه تغيير شكلي للاستهلاك الإعلامي، حيث يتم التغيير بتدوير الفاسدين من إدارة إلى أخرى بينما الشرفاء لا يزالون مستبعدين قسريا ومهمشين في كل المؤسسات الحكومية ..

لذلك فإننا محتاجون إلى ثورة ثانية، أو بمعنى آخر استكمال ثورة الشباب وإعادة وهجها بإشراك الشباب في ثورة المؤسسات كرقابة حقيقية على أداء كل مؤسسة وكشف الفاسدين فيها،

وهي فكرة جيدة ينبغي أن تتبناها حكومة الوفاق وتساعد الشباب على تنفيذها بتخصيص مكان في كل مؤسسة لاعتصامات الشباب فيها كمراقبين لأداء المؤسسة، لأن الشباب سيكونون عونا للحكومة في كشف الفاسدين في كل المؤسسات، وسيساعدونها في اتخاذ القرار الصحيح للتخلص من الفاسدين دون حرج مع أي جهة، وفي الوقت نفسه سيبقى الشباب الثائر مصدر إرعاب يومي مستمر للفاسدين في كل مؤسسة، وستكون النتيجة في صالح الثورة فإما أن يخاف الفاسدون ويتوبوا عن الفساد ويسلكوا الطريق السوي ويعودوا للصواب ويطهروا أنفسهم ويلتزموا بالشفافية في أعمالهم، أو يقدموا استقالاتهم ، أو يتم التشهير بهم من قبل الثوار كل يوم حتى يرحلوا ، وسيكون الشباب قريبين من الوطنيين الشرفاء في كل مؤسسة يساعدونهم في إحداث التغيير الإيجابي وتجفيف منابع الفساد في المؤسسة..

نحن بحاجة ماسة إلى ثورة المؤسسات لأن الفساد يتوالد في مؤسساتنا بشكل سريع، وتحت مسميات مختلفة ليست لها علاقة بمصالح المؤسسة، ولن يستطيع الشعب معرفة ما يحدث في المؤسسات إلا بتواجد الشباب بخيامهم داخل كل مؤسسة على أن يكون الشباب في كل خيمة من كل التوجهات السياسية ومن المستقلين ، وليس من توجه واحد حتى يكون الاحتجاج من أجل اليمن، وليس من أجل حزب محدد..

سيحقق الشباب بتنوعهم عددا من الأهداف في وقت واحد : هدف التقارب على هدف واحد مشترك هو القضاء على الفساد، وسيزيلون الصراعات الوهمية التي صُنعتْ أخيرا بينهم لغرض تفتيتهم، وكذلك سيمثل الشباب مصدر إقلاق لراحة الفاسدين في مواقع فسادهم ..

تواجد الشباب في كل مؤسسة فكرة جيدة ومهمة وممكنة إذا كانت الحكومة صادقة في محاربة الفساد، وإذا تعهد الشباب بعدم إرباك العمل في المؤسسة وبوضع خطة لمحاربة الفاسدين في كل مؤسسة بناء على معلومات حقيقية ، وسيحصلون على هذه المعلومات بسهولة من الشرفاء في كل مؤسسة ومن المواطنين المترددين على كل مؤسسة للحصول على خدمة أو تنفيذ مهمة.

التسريع بإزالة الفساد يتطلب أن ترحب الحكومة بدخول الشباب إلى المؤسسات وأن تعطي الشباب الحق في نصب خيمة لنصرة دولة المؤسسات في كل مؤسسة، وسيتجاوب معهم الأحرار في كل مؤسسة ، والمهم أن يعيد الشباب توحيد صفوفهم تحت هدف واحد، وأن يكونوا قريبين من المؤسسات الحكومية ، وأن تكون البداية من أجل اليمن وممثلة لكل الأطياف السياسية والمستقلين ، وعندي ثقة أن الشباب قادرون على تجديد أساليب ثورتهم وعلى صناعة التوافق في خيامهم الفقيرة بسهولة لأنهم لا يزالون شركاء في الجوع والظلم والتهميش...

١ – أستاذ المناهج وطرائق التدريس المشارك بكلية التربية –جامعة صنعاء

suadyemen@gmail.com

الأسعار ومفهوم العدالة الاجتماعية

أحمد يحيى الديلمي

■،، كان المقيل مفعماً بالحيوية والنقاشات الجادة على خلفية الانتصارات التي حققها الجيش واللجان الشعبية على قوى الشر والظلام في محافظة أبين.

حدث اتفاق ضمني على تجاوز أعباء ومشاكل الأمس والتركيز على اختبارات المستقبل وما تحمله من آمال وتطلعات، فجأة بدون مقدمات تكهرب الجو واكفهرت الوجوه بمجرد سماع خبر اجتماع رئيس الوزراء بالتجار ورجال الأعمال وأنهم تبرعوا بمبلغ تسعين مليون ريال لمنكوبي أبين، قال احد الحاضرين مسكين الأستاذ باسندوة لا يدري أنه فتح أبواب جهنم على الملايين من أبناء الشعب وأن هذه الملايين ستتحول إلى مئات ويتحملها المواطنون البؤساء، وأضاف آخر المشكلة أن الخطوة جاءت قبل قدوم شهر رمضان الموسم السنوي الذي اعتاد فيه التجار على رفع أسعار السلع الأساسية المرتبطة باحتياجات الناس في الشهر الكريم، هذا يعني أننا سنقدم على كارثة، نسبة الدفع ستتحول إلى نطاقين الأول النسبة المقدرة لشهر رمضان والثاني للتعويض واستعادة التبرع خمسة أضعاف، وختم قائلا أفضل وصف ينطبق على تجارنا الأكارم قول الشاعر:

ومطعمة الأطفال من كد فرجها
لك الويل لا ولا تزني ولاتتصدقي ...

حاولت أن أتدخل للتخفيف من حدة الكلام إلا أن كلامي قوبل بالصد وعدم الاهتمام، بل إن أحد الحاضرين قذفني بتهمة التواطؤ وبدت لي ملامح الامتعاض بوضوح في أسلوب المتحدث الثالث دكتور جامعي احترمه كثيرا لأن كلامه منطقي دائما يعززه بوقائع وأرقام لا يرقى إليها الشك، استدار نحوي بطريقة انفعالية ليخصني بالحديث ليوحي لي أني وحدي المعني بما سيفصح عنه قال بانفعال عفوا يا أخي هذا الأسلوب عودنا عليه التجار نصورهم الفئة الوحيدة المستفيدة مما يحدث في هذا الوطن المنكوب من مآسي وكوارث، للأسف الدولة رفعت يدها وأطلقت لهم العنان للتحكم في شأن السوق منذ انتهجت الاقتصاد الرأسمالي الحر.

الإشكالية أن التجار تعاملوا مع النظام ومفهوم الحرية بمنطق انتهازي مجرد من الصفات الإنسانية والمسئولية الاجتماعية بما في ذلك المشاركة الفاعلة في التنمية وبناء القدرات الذاتية للوطن، تجاهلوا كل شيء وركزوا على مفرطة الحرية وتعاملوا معها بوحشية وأسلوب مقزز جعل الربح بأبعاده المجحفة هو الوسيلة والغاية والهدف، رفعوا الأسعار إلى عشرات الأضعاف وتحكموا في أقوات الناس دون أي احترام لأحكام الدين وحقوق المواطنة وما تفرضه من قيم والتزامات تجاه الآخرين، بصراحة التاجر في بلادنا لا يحترم أي إنسان إلا إذا كان يرتجي منه مصلحة وهو احترام نفعي مصدره الخوف والرغبة في إفساد الضمائر وشراء الذمم، وفق هذه الثقافة يجنون المكاسب والأرباح الخيالية بشراهة ونهم شديدين.

لا تذهب بعيدا، عد إلى الوراء قليلا وستلاحظ أن الأسعار ارتفعت بمعدل ٧٥–١٠٠٪ منذ اندلاع شرارة الثورة حتى بعد غياب المبرر وعودة سعر الدولار إلى ما كان عليه قبل الثورة، ظلت أسعار السلع عند نفس المستوى الذي ارتفعت إن لم تزدد نسبة الارتفاع والمواطن المسكين يتحمل كل التبعات دون أن يجد مغيثاً أو منفذاً، الجهات المعنية تصم أذنيها وكأن الأمر لا يعنيها فنخضع للأمر الواقع لا أخفي أن الكلام أفزعني والتزمت الصمت لكي لا أضع نفسي موضع التهمة.

شردت بذهني بعيدا عن المكان استحضر كلمات للمرحوم الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني في مشهد مماثل اجتمع بالتجار لنفس الغاية طلب التبرع لا أتذكر السبب إلا أني لم أنس كيف ختم كلمته حيث قال يجب أن يعرف الجميع أن التبرع طوعي يندرج في أعمال الخير، أما إذا كان يفكر أن يضيف ماتبرع به فوق السلع فلا داعي للتبرع لا يجب أن نثقل كاهل المواطن أكثر مما هو مثقل، الصورة برمتها مخيفة تتطلب من التجار أن يعودوا إلى رشدهم وإلا فالعواقب ستكون وخيمة لا سمح الله فيندموا حين لاينفع الندم.

القضية يجب أن تكون الهاجس الأكبر والمهمة الوطنية الملحة أمام حكومة الوفاق الوطني ولتحتل قائمة أولوياتها باعتبار الأمن ببعديه الحمائي والغذائي مهام مقدسة على ما سواهما كأهم المطالب المجتمعية التي تلامس حياة المواطن اليومية ولا بد أن تأخذ موقع الصدارة في المشروع الوطني لإرساء دعائم النظام المؤسسي للدولة لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في جوانب الحياة المختلفة.

ولنا أسوة بالإسلام فلقد باهى القرآن الكريم بالأمر وامتن على قريش قائلا: «الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف» لأهمية الموضوع سأحاول الحديث عنه وباستفاضة إن شاء الله تعالى.

طلقة طائشة

اسمعوه يا حكومة

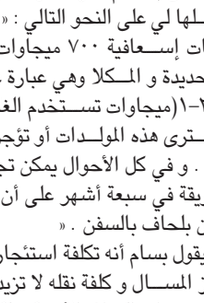

نبيل حيدر

■ بسام أحمد البراق مهندس كهرباء مهموم بمشكلة الكهرباء مثله مثلنا ، الفارق أن بسام يهتم بايجابية و هنا ليس مثله مثلنا حيث لا نملك غير السخط و الدعاء على من يخرب خطوط نقل الكهرباء و على من يسكت عنه و لا يتحرك لردعه و يترك الأمور تتدهور أكثر و أكثر وصولاً إلى ما حذر منه قبل فترة مهندسون في مؤسسة الكهرباء حول هلاك محطة مأرب الغازية و تسارع عمرها الافتراضي نحو القبر .

■ بسام فكر و اجتهد و أنتج دراسة تستحق الاهتمام و تستحق الدراسة لذاتها و إن لم يكن لذاتها و إن لم تكن صالحة للتطبيق فللخروج بمقاربات حلول حقيقية و عملية لمشكلة الكهرباء ،والأفكار تتوالد من فكرة أولية و على هذا صلح حال خلق الله في أرض الله .

■ ويلخص بسام فكرته الموثقة في دراسة كما أرسلها لي على النحو التالي : « أنا أتحدث عن محطات إسعافية ٧٠٠ ميجاوات لمحافظات عدن و الحديدة و المكلا وهي عبارة عن مولدات قدرتها) ٣-١(ميجاوات تستخدم الغاز المسال، و إما تشترى هذه المولدات أو تؤجر لمدة ثلاث سنوات . و في كل الأحوال يمكن تجهيز محطة بهذه الطريقة في سبعة أشهر على أن ينقل الغاز المسال من بلحاف بالسفن . «

■ و يقول بسام أنه تكلفة استئجار محطة مع كلفة الغاز المسال و كلفة نقله لا تزيد عن تسعة سنت من سنتات الدولار الأمريكي لكل كيلووات في الساعة مقابل الكلفة الحالية البالغة ٣٠ سنتاً لكل كيلووات في الساعة ، و حتى لو تمت أعمال صيانة للمحطات الحالية فستبقى كلفة إنتاجها عالية . و تتضمن فكرة بسام عمل محطة تغطي احتياج المكلا الموجودة حالياً خارج الشبكة الوطنية .

■ يتابع بسام قائلاً : « بهذه الطريقة سنوفر أكثر من ستمائة مليون دولار في العام الواحد تدفعها الدولة دعماً للمشتقات النفطية التي تذهب لمحطات الكهرباء ، و في ظرف ثلاث سنوات و بذلك المبلغ مضروباً في ثلاثة تستطيع الحكومة بناء محطة تنتج ٣٠٠٠ ميجاوات أي ثلاثة أضعاف الطاقة الحالية . خطة المهندس بسام البرق تضمن سلامة خطوط نقل الطاقة عبر أنابيب تمتد أرضياً بعد الحفر لها تحت منسوب سطح الأرض و بنظام حماية و تأمين و إنذار و مراقبة (فل الفل) .

■ و يقول البعض أن لدى الكهرباء مشروعاً آخر يعتمد نظام ال BOT الذي يسلم محطات الكهرباء لمستثمرين و إنتاجها بأسعار-٥ ( )١٠سنتات . و هنا أجد نفسي قادراً على الحكم بأن مشروع الكهرباء المعتمد على المستثمرين مغامرة غر مضمونة كما أن فكرة بسام إسعافية للوقت الراهن و ربما تظهر لنا السنوات الثلاث المقترحة منه إمكانية صلاح حال مؤسسة الكهرباء و انضباط أمورها ، كما أن الاستثمار ف الطاقة جب أن يكون في لسنوات لا بأس بها في يد الدولة في بلد يتطلب أن يضع المستثمرون أموالهم في أنشطة أخرى غير ريعية خاصة و أن المستثمرين في قطاع مثل الكهرباء سيكونون أجانب و ستذهب الغلة إلى خارج الحدود و نحن أحوج ما نكون إلى كل فلس و للروس و بوتين تجربة واضحة مع شركة الغاز الروسية التي أعاد تأميمها الروح إلى الدولة الروسية.

■ الحكومة معنية بفتح أذنها لهذا المقترح و معنية بدراسة الجدوى العائدة من كافة الأوجه ،يجب أن تفعل ذلك و هي تغلق أذنها الأخرى في وجه تيار يريد تحويل كل شيء إلى استثمار سمسرته تسمى وكيل .